موريتانيا – القبيلة والجيش والنخب السياسية
الصراع والحضور في الدولة الوطنية بعد الاستقلال

محمد المختار احمدناه
باحث في القانون العام جامعة
انواكشوط، موريتانيا

تمهيد:

تعيش الدولة الإفريقية منذ موجة الاستقلال التي عرفتها القارة الإفريقية منتصف القرن المنصرم أزمات عديدة لازمت ارهاصات التشكل الأول لها وصاحبتها عبر مسار تشكلها. وقد خلفت تلك الأزمات تراكما من العجز التنموي وعدم الاستقرار السياسي مما قاد باحثين إلى القول بفشل الدولة الوطنية الإفريقية لعجزها عن تحقيق الأهداف التي أعلن عنها لحظة الاستقلال.

ولم تكن هذه الأزمات التي عانت منها الدولة الوطنية في افريقيا ما بعد الاستعمار، إرثا استعماريا، ناتجا عن انماط الحكم والسياسة «حديثة النشأة" التي فرضتها الحقبة الاستعمارية[1].بعض هذه المشاكل عائد للبنية المجتمعية للمجتمعات والثقافة السائدة عبر الزمن المديد لحياتها المجتمعية، وما أسست له هذه الحياة من ثقافة وتقاليد ومن مسلكيات ترسخت بفعل الزمن. كما أن منها ما يتعارض مع المدرك الجماعي الضابط والمحدد لتصرفات الأفراد. وهو تعارض قاد العديد من الدارسين إلى الاهتمام والتوجه لدراسة طبيعة بلدان "الدول الوطنية" وبنية الأنظمة التي كانت قبل الاستعمار او تشكلت بعده. وقد حاول باحثون مقاربة موضوع الدولة في إفريقيا من خلال مجموعة من المفاهيم والمقتربات النظرية التي يمكن أن تساعد في تفسير إشكاليات التحول في هذه البلدان الافريقية، وفشل أنظمتها في تجاوز الأزمات البنيوية المتراكمة بعد الاستقلال.

ولعل أبرز هذه المقتربات والأطروحات النظرية المؤطرة لدارسة الدولة والأنظمة السياسية الإفريقية أطروحة "السلطوية" وأطروحة "الأبوية الجديدة" كاتجاهات حديثة في الدراسة.

الإطار المفاهيمي:

من أهم المفاهيم التي توظفها هذه المقالة هو مفهوم "السلطوية"[2] باعتبار أنها تفسير لفهم ظاهرة "الشخصنة" في الأنظمة السياسية القائمة في الدول الإفريقية، فضلا أنها تعزز استبداد الزعيم الحاكم وكاريزميته وتمكن من جهة أخرى لحكم الحزب الواحد القائم على نبذ التعددية كإطار لتوزيع السلطة وتفادي تركيزها.

وفي المقترب الثاني "الأبوية الجديدة"[3] حاول الباحثون دراسة الدولة والمجتمع في افريقيا، من خلال فهم تقاليد ممارسة السلطة في المجتمعات التقليدية محدودة العدد، وملاحظة عدم خضوعها لمعايير أو قوانين ثابتة، وكيف يراكم النفوذ عن طريق توزيع العطايا والمنافع المادية على الأتباع والموالين له، والاعتماد على معايير الولاء والثقة وغياب نظام معتمد ومحدد للمساءلة.

ومن خلال المفاهيم النظرية السابقة سنقوم بالاشتغال على دراسة "حالة" أو نموذج الدولة الموريتانية التي عانت العديد من الأزمات بعد استقلالها ما انعكس على مسارها وبنيتها، والتي يمكن القول أنها حالة تعرف من ناحية حضور المجتمع التقليدي الذي

تلبسه أو فرض عليه النموذج الأوربي في الحكم ونمط النظام السياسي، كما تعرف من ناحية أخرى سيطرة نخب سياسية وتصارعا فيما بينها حول الحكم.

ويبدو أن هذا الصراع النخبوي في المجتمع التقليدي الموريتاني قد أسس لموجة من عدم الاستقرار السياسي وعدم سلاسة التحول في الحكم ما منع من التطور السياسي للمجتمع الموريتاني، وهذه السمة الحاضرة في الحالة الموريتانية هي أبرز المفاهيم التي درستها وعالجتها الأطروحات النظرية الرئيسة في دراسة الأنظمة الإفريقية مما يمكننا من إخضاع الحالة الموريتانية لهذه المقتربات النظرية، ذلك دون إهمال بعض المعطيات التي أفرزها النموذج الموريتاني كنتاج لتاريخه وتجربته الخاصة، كمجتمع عربي إسلامي يتأثر ويتفاعل بالأحداث في المنطقة العربية عموما، وفي بلدان ومجتمعات المغرب العربي خصوصا.

والواقع أن السؤال المحوري الذي تريد هذه المقالة الإجابة عليه يتعلق بما إذا كان للإرث القبلي والمجتمع التقليدي دور في إضعاف النظام والدولة الموريتانية بعد الاستقلال، كنتيجة لما أسست له المرحلة الاستعمارية عندما صنعت نخبا مخالفة للثقافة والتوجه الاجتماعي الموريتاني وبالتالي ولدت صراعا دائما بين النخب السياسية ناهيك عن الأزمات السياسية والتنظيمية؟

وكإجابة مبدئية على هذا السؤال انطلق الباحث من الافتراض بأن هشاشة بنية الدولة الموريتانية بعد الاستقلال لا يعود في واقع الأمر إلى الإرث القبلي بقدر ما يعود لما تعرفه هذه البنية الاجتماعية من صراع النخب التقليدية المحلية المتشبثة بذاتها، وبين تلك النخب التي صنع المستعر وترك مقاليد الحكم بين يديها.

وستنتظم إجابتنا على هذا السؤال في ثلاث محاور أولهما يتناول المجتمع التقليدي والإرث القبلي، وفي الثاني نتناول الدولة بعد الاستقلال، على أن نتناول في الثالث الانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي في الدولة الوطنية الموريتانية.

أولا: المجتمع التقليدي والإرث القبلي: قبل دخول المستعمر إلى موريتانيا وفرض نوع من القرار المركزي ممثلا في السلطة الفرنسية الاستعمارية، لم يكن الموريتانيون أو المجموعات القبلية المتواجدة على الإقليم الذي عرف لاحقا بالدولة الموريتانية على معرفة بالدولة أو النمط التنظيمي الذي تخضع له المجتمعات في ظل سيادة الدولة الحديثة وانفرادها بالتصرف. وكان هذا المجتمع على غرار غيره من المجتمعات الإفريقية والعربية يتشكل من عدة بنيات تقليدية[4] كان لها نفوذها وحضورها القوي وقدرتها على التأثير في افرادها، والواقع أنه لا يمكن تناول المشاكل التي عانت منها موريتانيا لاحقا دون التطرق لهذه البنيات التي سبقت تأسيس الدولة.

1- المجتمع الموريتاني قبل الاستعمار:

ينقسم المجتمع الموريتاني التقليدي قبل المستعمر إلى فئات[5] متباينة من حيث الحضور والدور والمشاركة في الحياة هذا الانقسام الفئوي ترك بصمته في الحياة الاجتماعية، وفي طبيعة العلاقات السائدة حينها، كما ترك انعكاسا على تشكل الدولة فيما بعد، وكان له حضوره القوي والمؤثر في المشهد السياسي أثناء حقبة الاستعمار وبعد الاستقلال. وسنحاول رصد هذا التقسيم الفئوي وكيف أثر في مسار الدولة الوطنية بعد الاستقلال؟

لم تعرف البلاد الموريتانية منذ الفتح الإسلامي للصحراء الدولة المركزية القوية بشكل حقيقي ومستمر ما منع من ترسيخ مفهوم الدولة الحديثة والمواطنة وعلاقة أحدهما بالآخر في العقل الموريتاني، كان التجلي الكبير لنظم الحكم في تلك الحقبة هو "الإمارة" حيث الأمير يرأس تحالفا بين قبائل له نفوذه واحترامه بين قبائل التحالف وأبنائها، لكنه لا يتمتع بذات قوة الدولة ولا بسيادتها المركزية المستقلة عن القيادات القبلية والتقليدية التي تحتكر أدوات الإدارة وتبسطها على كل المجال الجغرافي الموريتاني. ولم يكن يكتب لهذا التنظيم أن يعمر لفترات زمنية طويلة وكثيرا ما كان ينتهي بصراع أو بحرب تفض الحلف وتؤدي إلى هجرة بعض القبائل ونزوحها من المنطقة التي شهدت الحرب والصراع.

وعلى كل الأحول يمكن القول أن القبيلة كانت السمة القوية للاجتماع الأهلي او للحياة الاجتماعية في هذه الحقبة الزمنية وهي أهم مؤسسة حكم وتسيير عرفتها البلاد وبالتالي يجب فهم طبيعة القبيلة وكيف تمارس نفوذها.؟

تنقسم القبائل الموريتانية إلى فئتين:

ا. **القبائل المتعلمة:** "الزوايا"، وهي قبائل مسالمة تمتهن العلم وذات نزعة دينية[6] وتتولى وظائف الإمامة والقضاء والإفتاء والتدريس وتسيير قوافل الحج، وتستمد هذه القبائل نفوذها التقليدي من خلال "اختصاصها" للعلم وتوليها للشؤون الدينية. وبقيت هذه القبائل محتفظة بهذا الامتياز حتى فترة متقدمة من عمر الدولة الوطنية، وغالبية علماء البلد والذين أعطوها إشعاعا إقليميا وعالميا ينتمون لهذه القبائل المتعلمة ذات الصبغة الدينية المحافظة.

ب. **القبائل المقاتلة:** وهي القبائل المعروفة محليا بمصطلح "العرب" وهي قبائل الشوكة[7] تقوم حياتهم على الحرب والغزو، ويستمدون نفوذهم من تفردهم بالسلاح والغزو وفرض المغارم على الأتباع وعلى القبائل التي تسير القوافل التجارية[8].

هذه البنية التقليدية والنمط الحياتي الذي أفرزته والتراتبية التي كرست في ميادين الحياة المختلفة، حضرت أيضا عند تشكل الدولة بشكل قوي، وظلت حتى الساعة رافدا مهما للتصورات التي تحكم تصرفات الموريتانيين وتعاطيهم مع الدولة ومع الفاعلين فيها، ولم تستطع مرحلة الاستعمار أو مرحلة الدولة الوطنية تغيير هذا التقسيم الفئوي الوظيفي بشكل جذري، أو التأسيس لغيره انطلاقا من المعطيات التي يفرضها الانتقال من طور حكم تقليدي لم يستطع مواجهة المستعمر إلى طور حكم أكثر كفاءة ونجاعة.

2 – مرحلة الاستعمار:

في ظل طبيعة العيش السائد والفوضى التي عرفتها هذه المنطقة وعدم وجود نظام مركزي قوي يردع وينظم الحياة العامة أطلق البعض على البلاد اسم بلاد "السيبة"[9] وهو تعبير عن الفوضى السائدة وعدم الاحتكام لأي سلطة تضبط تصرفات الأفراد، ونتيجة للتواجد الفرنسي على الجانبين شرقا في مالي وجنوبا في السنغال، عمدت فرنسا إلى تنظيم حملة لضم موريتانيا وكان هدف الحملة الفرنسية إعادة الأمن والاستقرار إلى موريتانيا بزعم الفرنسيين، إلا أن هدفا إستراتيجيا أهم بالنسبة لفرنسا من التوغل في أرض فقيرة مسكون بالفوضى، وهو الربط بين مستعمرات فرنسا في جنوب الصحراء والقائمة من القرن 16 في السنغال[10]، والقضاء على بعض الأصوات والحركات الداعية لمقاومة فرنسا والداعية لتأسيس صحوة دينية معادية للتواجد الفرنسي ومطالبة لجهاده.

الحضور الفرنسي لم يكن مرحبا به في العديد من الأوساط الموريتانية، حيث رفضته القبائل المسلحة لأنه ينازعها سلطانها ويفرض نفوذه ويتقاسم معها الشوكة والسلاح ويهدد مصالحها المرتبطة بتفردها بالقوة والسلاح وفرض غرامتها وجبايتها على الأتباع، وكان هذا العامل مهم ضمن عوامل بروز مقاومة وطنية مسلحة تقاتل المستعمر وتناضل من أجل رحيله، كما عمدت القبائل المتعلمة والقائمة على تصريف الشأن الديني إلى مقاطعته والدعوة إلى الجهاد ضده ورفض تواجده والتعامل معه بصفته محتلا غير مسلم لا يجب القبول بسلطانه.

اثناء هذه الحقبة اشتغلت فرنسا على خلق بنية نظام سياسي ووضع أسس دولة اقتطعت ورسمت لها الحدود، وفقا لمتطلبات المصالح الاستعمارية الفرنسية في المنطقة، فاقتطعتها شرقا تاركة مشكلة مفتوحة وامتدادا تاريخيا يدخل تحت سيادة نظام سياسي آخر، واقتطعتها شمالا ممهدة بذلك لحرب أهلية قادمة ستندلع في سبعينيات القرن الماضي.

أثناء هذه الحقبة تمسكت فرنسا بموريتانيا وعززت تواجدها ونفوذها في شمال البلاد حيث مناجم الحديد، وفي شرق ووسط البلاد حيث الكثافة السكانية واستقدمت حكاما وإداريين فرنسيين لتسيير الشؤون بالتعاون مع الوجهاء والأمراء التقليديين محتفظة لهم

بالعديد من الامتيازات والوجاهة، وأثناء هذه المدة الزمنية أشرفت فرنسا على بناء نخبة فرانكفونية كونتها في المدارس الفرنسية بالسنغال وفي فرنسا، وبدأت تفرض ثقافتها ونمطا من التغريب على الحياة الموريتانية كما فعلت في الجزائر.

ومن أجل إدماج موريتانيا بشكل كامل في المستعمرات الفرنسية أصدرت فرنسا قرارا يعطي لموريتانيا حق ترشيح نائب واحد يمثلها في الجمعية الوطنية الفرنسية ؛ أي البرلمان[11] . وكان هذا من عوامل تشكل الوعي النضالي والسياسي للمطالبة بالحقوق الوطنية الموريتانية والنداء بالاستقلال الكامل، على غرار مطالب التحرير في باقي البلدان المستعمرة، ونتيجة لضراوة وشراسة المقاومة الجزائرية، وخروج فرنسا منهكة بعد الحرب العالمية، اضطرت إلى التفكيّر في إدارة مستعمراتها في الشمال الافريقي بطريقة مغايرة حتى تتمكنّ من التصدي للثورة الجزائرية التي باتت تهددّ الوجود الفرنسي برمته في الشمال الإفريقي[12]، فأنشأت فرنسا في موريتانيا مجلسا حكوميّا رئيسه فرنسي ونائب رئيسه موريتاني، وكان هذا الموريتاني هو المختار ولد داده، والذي سيكون أول رئيس لموريتانيا عند الحصول على الاستقلال نهاية عام 1960.

خلال هذه الحقبة تشكلت نخب وطنية موريتانية منها المرتبط بفرنسا، وهي النخب "الفرانكفونية" ذات التكوين والثقافة الفرانكفونية القريبة من الدوائر الفرنسية، والتي ورثت الإدارات والمصالح بعد رحيل المستعمر، ونخب تقليدية عربية ذات تكوين عربي خالص، مما جعل الدولة الوطنية الوليدة أمام صراع نخب في سنواتها الأولى من الاستقلال، وهو الصراع الذي لازال قائما معرقلا مشروع التنمية والبناء الوطنيين.

ثانيا: الدولة بعد الاستقلال

غادرت فرنسا موريتانيا عام 60، وبدأت الأزمات تبرز بقوة، أمام مشروع الدولة الفتية، وتجلت هذه الأزمات في قضايا كبرى أثرت بشكل بارز على مسار الدولة مثل: الاعتراف والهوية، ثم مشكلة نظام الحكم، والخصوصية الثقافية. وسنحاول تتبع بعض هذه الأزمات والانعكاسات التي تركتها على الدولة الوطنية في موريتانيا.

1- الاعتراف والهوية:

عانت موريتانيا عند الاستقلال من أزمة اعتراف بسيادتها واستقلالها، حيث تأخر اعتراف الإقطار العربية باستقلال موريتانيا، ولم تسمح فرنسا في أوج حربها مع المد القومي العربي في مصر (أزمة السويس)[13] ؛ بتأسيس دولة عربية خالصة الانتماء خصوصا مع وجود تعدد عرقي ضمن النسيج الاجتماعي الموريتاني، من جانب آخر لم يقبل المغرب ببساطة وسهولة الاعتراف بموريتانيا كدولة مستقلة، ورفض التنازل عن إرث المرابطين الذي يعد وريثا شرعيا له في كل الفضاء المغاربي.

بعد حسم مشكل الاعتراف خارجيا، واعترف المغرب بموريتانيا عام 69 بعد تسع سنوات من الاستقلال[14]، واعترف العرب عبر الجامعة العربية في سنة 1973. بدأ يبرز مشكل الهوية في الداخل الموريتاني، من خلال المشكل الإثني الذي صنعه المستعمر من خلال فرض فرنسا ثقافتها ونمطها التغريبي على الشعب الموريتاني مما خلف نوع من النزعة العنصرية بين العرب والزنوج، وساهمت بعض النخب من الطرفين في تغذية الصراع حيث نشبت العديد من الصراعات بين أبناء البلد الواحد، حول اللغة الرسمية للبلد وحول مناهج التدريس وحول لغة العمل في الإدارات الحكومية، وتسبب هذه الخلافات في صراعات دامية في بعض مراحل الدولة الوطنية الموريتانية كأزمة 1966، وأحداث الجامعة الأخيرة في 2011، وهذا المشكل رغم بعض المساعي الرسمية لتجاوزه والتغلب عليه، فهو يفرض نفسه دائما على المشهد الوطني كأحد اهم معوقات تنمية الدولة الوطنية ونهضتها.

2 – نظام الحكم:

عرفت موريتانيا بعد الاستقلال مباشرة نظاما مدنيا تزعمه الرئيس المدني الراحل الأستاذ المختار ولد داداه، ويمكن اعتبار هذه الفترة هي الفترة المدنية الوحيدة في تاريخ الدولة الموريتانية الحديثة الخالية من بصمات العسكر ومن حضورهم، كما تعتبر هذه الفترة من أكثر فترات البلد تعقيدا لقربها من الحقبة الاستعمارية ومن مرحلة الفوضى والسيبة التي كانت قانون وطبيعة الحياة في البلاد، وبناء على هذه الظروف حسب مبررات النظام حينها . تأسس حزب الشعب، كحزب حاكم واحد في المشهد السياسي الموريتاني، وذلك لمركزة القرار السياسي وجمع الموريتانيين في إطار واحد يمكنهم من التدرب على الفعل والممارسة السياسية، لكن الحضور القلبي ودور الوجهاء اخترق الحزب، وبدأ يلعب بقوة في عمل الحزب ويوجه قراراته وبناء على قوة الشخص ومدى تأثيره الاجتماعي يكون حضوره وتمثيله في اللجان الحزبية الآلة الوحيدة للتعبير والتصويت، مما قاد في النهاية إلى ديكتاتورية الحزب الواحد وانفراده بالسلطة، ما نتج عنه ظهور العديد من المعارضين والرافضين لهذا التفرد بالقرار وكان ذلك بداية بروز لنخب تحمل توجها معارضا لخط الرئيس المختار ولد داداه، ونمطه في الممارسة السياسية وتحميله العديد من الأخطاء كحرب الصحراء وأزمة عمال ازويرات[15]، هذا التراكم في الأخطاء قاد في النهاية إلى انقلاب 78 الذي تزعمته النخبة العسكرية وكان بداية لعهد جديد[16]، من الانقلابات العسكرية ومن عدم الاستقرار السياسي في البلاد، ودخول النخب العسكرية للمعترك السياسي لأول مرة واستمرارها في التدخل والتصرف حتى الآن.

3 – الخصوصية الثقافية:

ظلت موريتانيا على مر تاريخها ذات هوية وخصوصية ثقافية متناسقة مع طبيعة سكانها ومرتبطة بهم وبمعتقداتهم الدينية والثقافية والحضارية، ولم تعرف أي محاولة للاختراق قبل الاستعمار الفرنسي مطلع القرن الماضي[17]، حيث عمد الفرنسيون إلى تكريس ثقافتهم وفرض نمطهم في الحياة.

الموريتانيون الأوائل عملوا على محاربة هذا الاختراق ومقاومته من خلال مقاطعة المدارس والمؤسسات التعليمية الفرنسية، حتى أنهم في مراحل معينة اعتبروا التعلم داخلها خروج من الملة، ولهذا الأمر له رمزية في الوعي الجمعي للموريتانيين، لكن فرنسا وجدت دائما الوسيلة لاختراق المجتمع والسعي لفرض نموذجها ونمطها الحياتي، مما أسس لهوة بين جيلين وبين نخبتين، بل وقاد إلى بروز مجتمعين في نهاية المطاف داخل البلد الواحد، أحدهم متمسك بالطابع التقليدي الثقافي وآخر بنمط فرانكفوني غربي.

إن هذا الواقع الذي خلقته فرنسا أسس لتصدع اجتماعي، حيث أصبح المجتمع مكون من نخبة قليلة فرانكفونية متنفذة في المال والسياسة والاقتصاد والجيش، ونخبة عربية الثقافة والتكوين تقليدية أصيلة مهمشة وبعيدة عن مراكز النفوذ الحقيقية، مما شكل حالة من الرفض والغضب العارم ليس بسبب التهميش فقط، وإنما بسبب التحديات والمخاطر التي يواجهها المجتمع وتواجهها الثقافة العربية في البلاد بفعل الاختراق الثقافي الفرانكفوني المهدد للهوية الثقافية والدينية وأصالة المجتمع[18]، ويعتبر الباحث محمد ولد محمدو في هذا المجال أن:

(استمرار سياسة التغريب عبر المدارس الحرة الفرنسية أو المتفرنسة أحد الأوجه البارزة لهذا الاختراق بعد أن بات ينظر إلى التعليم فيها نظرة إعجاب خاصة، في حين يتم تحقير التعليم في المدارس الوطنية الرسمية وغير الرسمية، بسبب مناهجها العربية أو نصف العربية، ما جعل أولياء الأمور في الدولة وميسوري الحال يفضلون توجيه أبنائهم إلى تلك المدارس غير عابئين بخطرها على هوياهم الثقافية وعلى دينهم. وغير مدركين أن الحفاظ على اللغة الأم، يأتي في مقدمة كل المظاهر التي تحفظ أصالة الثقافة لأي مجتمع[19]).

هذه التحديات الكبيرة على المشهد الموريتاني ما بعد الاستقلال، سواء على مستوى الهوية أو على مستوى نظام الحكم أو الخصوصية الثقافية، عطلت العملية التنموية في الدولة وخلقت حالة من الحساسية والصراع بين الدوائر والجماعات السياسية، وفرصة للاختراق والتدخل من طرف القوى الإقليمية في المنطقة ومن طرف فرنسا بشكل دائم، ووضعت صانع القرار الموريتاني أمام مشكل بنيوي عميق في التعاطي والتصرف مع الشأن العام وإدارة الدولة، وغذت الخلافات السياسية بين الفرقاء ومهدت بشكل أساسي وكبير لتدخل المؤسسة العسكرية الدائم ومحاولاتها المتكررة لقلب نظام الحكم والتفرد بتسيير الدولة.

ثالثا: الانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي

شكلت ظاهرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا معلما بارزا من معالم المشهد السياسي الموريتاني[20]، وتحول الانقلاب العسكري لظاهرة سياسية مألوفة في عقلية الإنسان الموريتاني، وفي الصورة النمطية في ذهن الإنسان العربي حول موريتانيا، ولم تتسبب الانقلابات فقط في تعطيل القدرة على النهوض والتنمية، بل قادت أيضا إلى تعطيل التطور السياسي المجتمعي، وتجاوز مراحل زمنية دون مواكبتها بتطور وعي سياسي لدى الإنسان الموريتاني، مما ترك عقلية التعاطي مع الدولة هي ذاتها العقلية السائدة ما قبل الدولة حيث منطق القوة ومنطق القهر، والتعاطي مع المشهد السياسي في ظل الحضور العسكري بمنطق المصالح والضغوطات الاجتماعية والقبلية هو السائد وهو العامل الحاسم والفاعل في حسم أي عملية تداول على السلطة حتى ولو أخذت شكلا ديمقراطيا إجرائيا.

1- الانقلابات العسكرية وأزمة الاستقرار السياسي

لا يمكن فصل الانقلابات العسكرية في موريتانيا كظاهرة مصاحبة للمشهد السياسي الموريتاني عن تشكل المجتمع وعقلياته وثقافته المتحكمة فيه، وهي ثقافة تقليدية بدوية، تحكم فيها لفترات طويلة منطق القوة والشوكة وفرض السيادة بالقوة، مما منع في ماضي الدولة وحياة السكان من استتباب الأمن والاستقرار بمعناه البدائي التقليدي أي إحساس المجتمع بالأمن دون حاجة للتبعية أو الوصاية لجهة ذات شوكة وقوة.

هذه الظاهرة أكدت حضورها واستمراراها في الدولة الوطنية بعد الاستقلال، من خلال المؤسسة العسكرية التي اكتشفت نهاية السبعينات الموضة العربية والإفريقية في التغيير عبر الانقلابات العسكرية فكان الانقلاب الأول سنة 1978[21]، وتلته سلسلة من الانقلابات المتتالية، ودخلت البلاد في دوامة من السيطرة العسكرية وعدم الاستقرار السياسي، وهو ما منع المجتمع من الانتقال السلس في مراحل الحكم، وتطور العقليات الاجتماعية في التعاطي مع الدولة، مما أنتج على الصعيد الداخلي:

- صراعات مستمرة داخل دوائر صنع القرار
- انهيار الاقتصاد بشكل كبير رغم الثروات الهامة في موريتانيا
- تضييع الفرصة على الموريتانيين في بناء دولتهم وممارسة دورهم الحضاري
- خسارة الجيش الموريتاني للكثير من ضباطه وقادته بسبب التصفيات

وعلى الصعيد الخارجي أسست هذه الظاهرة لـ:

- التدخل الدائم للقوى الدولية والإقليمية في موريتانيا وعبثها بالمشهد السياسي
- عدم استمرار واستقرار الدبلوماسية الموريتانية في اتجاه واحد يخدم مصالح البلد
- غياب موريتانيا عن المشهد العربي والإفريقي والدولي بسبب انكفائها على مشاكلها الداخلية وصراعاتها
- صورة عبثية عن موريتانيا كنموذج لعدم الاستقرار السياسي وكثرة الانقلابات العسكرية

وباستثناء المرحلة التأسيسية الأولى مرحلة الاستقلال التي كان فيها الأستاذ الراحل المختار ولد داداه رئيسا، لم تعرف موريتانيا غيابا للمؤسسة العسكرية عن الحكم وتفردها بتسيير البلاد، وفي كل مرة تقوم المؤسسة العسكرية بالتغيير يكون المبرر هو تردي الأوضاع والرغبة في التصحيح والإصلاح دون تجاوز لنفس المربع، لأن المنطق في التغيير غير سليم ولا يعبر عن تطور اجتماعي وانتقال مرحلي، ولم يواكبه وعي سياسي في عقلية الإنسان الموريتاني في تعاطيه مع الدولة.

2- الانقلابات العسكرية وتعطيل التنمية:

على عكس العديد من المستعمرات الفرنسية في غرب إفريقيا غادرت فرنسا موريتانيا دون ان تترك بنية تحتية، أو نواة للتنمية تساعد الدولة الحديثة على النهوض فكان غياب البنى الاقتصادية التحتية عائقا أمام تحقيق التنمية وتحديا حقيقيا للانتقال بالدولة الموريتانية إلى مصاف الدول النامية القادرة على تحقيق حاجات مواطنيها من غذاء وسكن وحاجات أخرى.

لقد قام النظام الأول والذي أدار البلاد ما بعد الاستعمار بوضع خطة تنموية خلال السبعينات إلا أن الجفاف والتصحّر وما صاحب ذلك من انخفاض الناتج الرعوي أدىّ الى عدم تنفيذها بالصورة المطلوبة[22]، إضافة لعدم استقرار النظام السياسي بفعل الهزات والانقلابات العسكرية المتتالية، ما منع عجلة التنمية من التقدم، حيث التنمية والاستثمار يشترطان استقرارا سياسيا وتحولا سلسا في الحكم يسمح باستمرار المشاريع التنموية، ولا يربطها بنظام معين تنتهي وتتوقف برحيله او الانقلاب عليه، وهذا ما لم يتحقق لموريتانيا فالبلد الذي استقل بداية الستينات عرف أكثر من عشرة انقلابات عسكرية صاحبها ما صاحبها من صراعات حادة على مستوى الجيش وعلى مستوى الفاعلين السياسيين الموالين والداعمين لطرف على حساب طرف آخر، وهذا ما انعكس على الإدارة والتسيير واستمرار العمل بخطة تنموية واعية بالإمكانات الاقتصادية الموريتانية وقادرة على ملائمتها مع متطلبات المجتمع، إضافة أخرى سببتها الانقلابات وهي تسخير إمكانيات الدولة ومداخيلها والتلاعب بمصادر دخلها القومي في شراء الولاءات واسترضاء المشايخ وضمان بقاء النظام القائم، على أساس زبونية بين الضباط والفاعلين السياسيين والاجتماعيين.

إن مشكل التنمية الكبير في موريتانيا يرغمنا أن نتساءل عن العامل الفعلي وراء هذا المشكل، فليس كل التاريخ الموريتاني تحولات سياسية وانقلابات عسكرية، وإن كانت هي الحالة الأبرز والأكثر تأثير من الناحية السياسية والاجتماعية، ففي المرحلة التأسيسية الأولى أستمر النظام السياسي أكثر من 18 سنة بقيادة الرئيس الراحل الأستاذ المختار ولد داده دون هزات تذكر، وفي أواسط الثمانينات وصل للحكم نظام أستمر أكثر من 25 سنة برئاسة الرئيس معاوية ولد سيد أحمد الطايع، ولم تستطع الحقبتين الأطول والأكثر زخما في التاريخ الموريتاني ترك تنمية حقيقية تجعل موريتانيا بمثابة الدول المجاورة لها أو تسايرها في التطور والنهضة، وإذا كان العذر للمرحلة الأولى أنها كانت مرحلة التأسيس ومركزة الدولة وربط المواطنين بمفهوم جديد للحكم والتسيير، فإن عذر الثانية سيكون سيطرة العقلية القبلية والزبونة في إطلاق المشاريع التنموية والتي تراعي مصلحة الحكام ورجالهم المتنفذين، ولا تراعي إستراتيجية حقيقية تنقذ البلد من الوضع المتدني الذي وصل له في معدلات التنمية العالمية.

أخيرا:

من خلال تتبع الأزمات التي عرفتها موريتانيا بعد الاستقلال، ورصد الأسباب المباشرة وغير المباشرة للعديد من هذه الأزمات، ندرك أن الحضور القبلي القوي وتحكمه في البلاد قبل الدولة، وبروزه كقطب مساعد في تشكل الدولة لاحقا، ومحاولة الزج به في الصراعات القائمة بين النخب السياسية والعسكرية، أسس لفلسفة لدى العديد من النخب ورجال السلطة في نظرتهم للدولة بمنطق الغنيمة والاستفادة منها، وهذه العقلية مسيطرة على العديد من الفاعلين في الأنظمة الموريتانية المتعاقبة والمتنفذين ورجالات السلطة، ما شكل في حد ذاته أزمة أخلاقية في التعاطي مع الدولة وتسيير الشأن العام، فضلا عن تعطيله للعملية التنموية، فلا يمكن في ظل

معرفة وإدراك ما تتمتع به موريتانيا من ثروات طبيعية هائلة وقلة سكان تصور وضعها القائم والأزمات التي تعانيها والتحديات التي تواجهها.

ولا يمكن ان يحمل النظام أي نظام وحده كل المسؤولية فهو يتقاسمها مع نخبة مجتمعية تقاسمه الخطأ وتقايضه مقابل مصالحها الخاصة، فالنظام حيث هو انعكاس للمجتمع ولثقافته السائدة، والتأثير متبادل بين القاعدة والقمة، وإذا لم تكن الكتلة الاجتماعية واعية بمصالحها عموما وقادرة على توجيه صانع القرار نحو تحقيقها، فالنظام لا يتفاعل معها إلا وفق ما يضمن مصالحه وأجنداته الخاصة.

الهوامش:

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، دراسات في النظم السياسية الإفريقية، جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية، سلسلة الكتب الدراسية، 2002. ص: 13

[2] خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1996، ص:18

[3] عبد العال معزوز، هشام شرابي ونقد النظام الأوبي في المجتمع العربي، اوراق عربية، سير واعلام، (14) إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة الأولى2012، ص:22

[4] حمدي عبد الرحمن حسن، دراسات في النظم السياسية الإفريقية، جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية، سلسلة الكتب الدراسية، 2002. ص: 29

[5] حماه الله ولد السالم، تاريخ موريتانيا العناصر الاساسية، قضايا تاريخية، العدد 9، منشورات الزمن، 2007. ط1، ص:16

[6] حماه الله ولد السالم، نفس المرجع ص:17

[7] حماه الله ولد السالم، نفس المرجع، ص: 16

[8] حماه الله ولد السالم، نفس المرجع، ص: 16

[9] تسمية تطلق على المناطق التي كانت فيها التنظيمات القبلية تدير شؤونها بنفسها ولا وجود للسلطة المركزية، ويطلقها العديد من الباحثين على "موريتانيا"، إلا أن التسمية مصدرها المغرب، إذ أطلقت تاريخيا على المغرب خلال فترات الفراغ في الحكم كما نجد عند شارل دوفوكو: ثنائية بلاد المخزن والسيبة.

[10] ناجي محمد إمام، جردة حساب أمام التاريخ، دراسة من 10 حلقات منشورة في موقع المفكر ناجي محمد إمام، http://naji-imam.com/?p=1266&utm_source=twitterfeed&utm_medium=twitter

[11] المحطات التاريخية لموريتانيا، دراسة منشورة على موقع الوكالة الإسلامية للأنباء، دون ذكر إسم الناشر http://www.islamicnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=49996&TypeID=2&ItemID=477

[12] المحطات التاريخية لموريتانيا، نفس المرجع

[13] العدوان الثلاثي على مصر 1956، والذي اشتركت فيه فرنسا إلى جانب بريطانيا واسرائيل ضد مصر بزعامة الراحل جمال عبد الناصر.

[14] المحطات التاريخية لموريتانيا، مرجع سابق

[15] أحداث دامية وقعت في مدينة ازويرات عاصمة المناجم في الشمال، ونتجت عن قمع وحدات الحرس للعمال المضربين وقتل العديد منهم بالرصاص الحي

[16] المحطات التاريخية لموريتانيا، مرجع سابق

[17] محمدو بن محمد، الهوية الوطنية في موريتانيا وتحديات الاختراق الثقافي الفرانكفوني، دراسة منشورة في موقع الأخبار الموريتاني، 2010، http://www.alakhbar.info/13807-0--F0C-F0CC0C-C-0C--F---F-C-F-0C.html

[18] محمدو بن محمد، نفس المرجع، بتصرف

[19] محمدو بن محمد، نفس المرجع

[20] محمد عصام لعروسي، الانقلابات العسكرية وأزمة الديمقراطية في موريتانيا، مقال منشور على صفحات الموقع الإلكتروني: الديمقراطية، democracy.ahram.org.

[21] المحطات التاريخية لموريتانيا، مرجع سبق ذكره

[22] المحطات التاريخية لموريتانيا، دراسة منشورة على موقع الوكالة الإسلامية للأنباء، دون ذكر اسم الناشر http://www.islamicnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=49996&TypeID=2&ItemID=477